بحث بعنوان

أزمة الثقة بالإبلاغ المالي في ظل الأزمة المالية العالمية: أسباب وتداعيات وحلول

اعداد

د ظاهر شاهر القشي

استاذ المحاسبة المشارك

جامعة عمان العربية

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، العدد ٦، المجلد ٢.

٢٠١٣

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى استطلاع وجهة نظر متخذي القرارات الخارجيين (المستثمرين) والداخليين (إدارات الشركات) حول الاسباب التي ولدت ازمة الثقة بالابلاغ المالي بعد الازمة المالية العالمية، وتحديد المعوقات التي تقف حائلا امام معالجة تلك الاسباب، واخيرا ايجاد السبل او الحلول المناسبة للحد من تلك المعوقات.

ولتحقيق اهداف الدراسة فقد تم توزيع استبانه متخصصة على عينة الدراسة المكونة من (٤٢٤) فرد من المستثمرين وأفراد ادارات الشركات الاردنية المدرجة في السوق المالي. وقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج كان من ابرزها: (١) اهم الاسباب التي ولدت ازمة الثقة: تخوف المستثمرين من تأثر السوق المحلي بالازمة المالية العالمية، وتخوفهم من انهيارات الشركات العالمية المتلاحقة. (٢) اهم المعوقات التي تقف حائلا امام معالجة اسباب ازمة الثقة: اتباع الجميع لسياسة التحفظ وعدم المخاطرة. (٣) ومن اهم السبل او الحلول التي تساهم في الحد من المعوقات: ايجاد الحكومة لالية واضحة لحماية الاستثمارات، واستقدام خبراء من الخارج لتفسير التعديلات التي تمت على معايير الابلاغ المالي بعد الازمة المالية العالمية.

Abstract

The dilemma of confidence in financial reporting under the Global Financial Crisis: Causes and consequences and solutions

The study aimed at: exploring both external (investors) and internal (managements) decision makers opinions regard the causes of dilemma of confidence in financial reporting under the global financial crises, determine the consequences and suggest proper solutions.

To achieve the study goals, a specialized questionnaire was put together and distributed to a sample of (424) investors and administration personal working in the listed companies.

The study findings were: (1) the main reasons created the dilemma: Investors fears both the impact of global financial crisis, and recent global companies collapses on the local market. (2) Main consequences: Investor's adoption of conservatism and no risk polices. (3) Main solutions: Urged the government to create clear mechanisms for the protection of investments, and seeking the help of outside experts to explain the amendments made to the standards of financial reporting after the global financial crisis

الجزء الاول: الاطار العالم

المقدمة

من يتتبع الأحداث الاقتصادية خلال العقد الأخير، وتحديدا منذ مطلع عام ٢٠٠١ ولغاية يومنا هذا يستشعر أن مهنة المحاسبة تمر بأزمات حقيقية لم يسبق أن شهدتها هذه المهنة من قبل، بدأ من أزمة الانهيارات التي حدثت لشركات عالمية، ومرورا بالتغييرات التي حدثت على الحوكمة وانتهاء بالأزمة المالية العالمية.

يعتقد الباحث أن الأزمة العالمية الحالية بدأت مع نهاية عام ٢٠٠١ وتحديدا بعد الأحداث التي حصلت في الولايات المتحدة الأمريكية في ١١-٩-٢٠٠١، ولكنها كانت بشكل مبطن بدأ يظهر للعلن تدريجيا حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن.

ما يستحق النقاش والجدل حوله هو حقيقة أن مهنة المحاسبة تؤثر وتتأثر بالبيئة المحيطة، وما حدث خلال العقد الماضي جعل البيئة المحيطة بهذه المهنة بشكل عام ومتخذو القرارات (مستخدمو البيانات المالية) بشكل خاص يفقدوا الثقة إلى حد كبير بالابلاغ المالي مما ولد ازمة بالثقة بالابلاغ المالي.

ما قام بالتركيز عليه الباحث في هذه الدراسة المتواضعة هو وباختصار محاولة الإجابة على عدد من الأسئلة التي قد تدور في أذهان جميع من لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة في الابلاغ المالي، وذلك من منطلق أن البيانات المالية تعد المخرجات الرئيسية للنظام المحاسبي الذي يحكم العلاقة بين المالك والإدارة والتي تقوم عليها نظرية الوكالة بشكل كامل.

لقد سعى الباحث إلى محاولة إيجاد الإجابات العلمية والمنطقية التي تعلل اسباب تولد ازمة الثقة بالابلاغ المالي، والمعوقات التي تحول دون معالجة تلك الاسباب، ومن ثم اقتراح السبل الكفيلة للحد من تلك المعوقات.

وقد استند الباحث على إثبات أزمة الثقة من خلال حقائق علمية تم الوصول لها من خلال دراسات سابقة، بالإضافة إلى استناده على أحداث حقيقية سوف يشير لها في متن هذه الدراسة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تكمن مشكلة الدراسة في مشكلة الازمة المالية العالمية وما رافقها من تولد ازمة بالثقة بالابلاغ المالي وتحديدا من قبل متخذي القرارات (ادارات الشركات، والمستثمرين)، حيث تسعى هذه الدراسة المتواضعه الى تحديد المشكلة بشكل دقيق وذلك من خلال استقصاء اراء متخذو القرارات الخارجيين (المستثمرين)، والداخلين (إدارات الشركات) وذلك لتحديد اسباب تولد شك في ثقتهم بالابلاغ المالي، ومعرفة المعوقات امام معالجة الاسباب التي ولدت شكهم، وايجاد السبل الكفيلة لمعالجة تلك المعوقات.

مما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالأسئلة التالية:-

١. هل توجد اسباب ولدت أزمة بالثقة بالابلاغ بعد الازمة المالية العالمية وذلك من وجهة نظر كل من المستثمرين وإدارات الشركات؟
٢. هل توجد معوقات أمام معالجة أسباب أزمة الثقة بالابلاغ المالي المتولده بعد الازمة المالية العالمية وذلك من وجهة نظر كل من المستثمرين وإدارات الشركات؟
٣. هل يوجد سبل لمعالجة تلك المعوقات وذلك من وجهة نظر كل من المستثمرين وإدارات الشركات؟

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الأولى:لا توجد اسباب ولدت أزمة بالثقة بالابلاغ بعد الازمة المالية العالمية وذلك من وجهة نظر كل من المستثمرين وإدارات الشركات

الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة المستثمرين وإدارات الشركات حول وجود اسباب ولدت أزمة بالثقة بالابلاغ بعد الازمة المالية العالمية.

الفرضية الرئيسية الثالثة: لا توجد معوقات أمام معالجة أسباب أزمة الثقة بالابلاغ المالي المتولده بعد الازمة المالية العالمية وذلك من وجهة نظر كل من المستثمرين وإدارات الشركات.

الفرضية الرئيسية الرابعة: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة المستثمرين وإدارات الشركات حول وجود معوقات أمام معالجة أسباب أزمة الثقة بالابلاغ المالي المتولده بعد الازمة المالية العالمية.

الفرضية الرئيسية الخامسة: لا توجد سبل لمعالجة تلك المعوقات وذلك من وجهة نظر كل من المستثمرين وإدارات الشركات

الفرضية الرئيسية السادسة: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة المستثمرين وإدارات الشركات حول وجود سبل لمعالجة تلك المعوقات.

أهداف الدراسة

يمكن تلخيص أهداف الدراسة بما يلي:

١. الاطلاع وتحليل وسرد الأحداث الاقتصادية التي حدثت خلال العقد الأخير والتي يعتقد الباحث بأن لها علاقة مباشرة بتولد أزمة بالثقة بالابلاغ المالي بشكل عام.
٢. استطلاع وجهة نظر متخذي القرارات (المستثمرون وادارات الشركات) حول:
   - الاسباب التي ولدت ازمة الثقة بالابلاغ المالي.
   - المعوقات التي تقف حائلا امام معالجة تلك الاسباب.
   - السبل او الحلول لمعالجة تلك المعوقات.
٣. الخروج بالنتائج والتوصيات الملاءمة

أهميـة الدراسـة

تنبع أهمية الدراسة وبشكل جوهري من أهمية الابلاغ المالي الذي يعد حجر الاساس لاتخاذ القرارات، وبالتالي إن تولد شك من قبل متخذي القرارات بها سوف ينعكس ذلك وبشكل سلبي على شتى انواع القرارات مما قد يؤدي الى تراجع بالسوق المالي والسوق النقدي وتراجع عام بالاقتصاد.

لهذا يعتقد الباحث بانه ان استطاع تحديد الاسباب التي ولدت ازمة الثقة بالابلاغ المالي وتحديد المعوقات التي تقف حائلا دون معالجة تلك الاسباب واقتراح السبل الكفيلة لمعالجة تلك المعوقات فقد يساهم بشكل مباشر في اعادة ثقة متخذو القرارات بالابلاغ المالي، مما قد ينعكس بشكل اجابي على الاقتصاد بشكل عام.

منـهجية الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي، الذي يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة ، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، ومن خلال استخدام الأسلوب التطبيقي، عن طريق جمع البيانات وتحليل محتوياتها واختبار فرضيات الدراسة.

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجمع الدراسة من المستثمرين في السوق المالي وإدارات الشركات المدرجة بالسوق المالي، وتتتكون عينة الدراسة التي تم انتقائها من المستثمرين في السوق المالي وافراد في ادارات الشركات المدرجة من (531) فرد وقد لجأ الباحث في تحديد حجم العينة من خلال أسلوب العينة الملائمة (Convenience Sample) وهي العينة التي يكون فيها اختيار وحدات العينة على أساس السهولة والملاءمة من خلال توفر الأشخاص المراد توزيع الاستبانة عليهم. وتم انتقاء عينة بلغت (321) مستثمرا و (200) اداري. وقد تم توزيع الإستبانات على عينة الدراسة. وبلغ عدد الاستبانات المسترجعة من فئة المستثمرين ما مجمله (280) بحث تم استبعاد (8) استبانات لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي وغير مكتملة ، وبهذا يصبح عدد الاستبانات الصالحة للتحليل من فئة المستثمرين ما مجمله (272). وما يتعلق بفئة افراد إدارات الشركات المدرجة، فقد تم استرجاع ما مجمله (178) استبانة . استبعد منها (26) استبانة لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي وغير مكتملة . ليصبح عدد الاستبانات الصالحة للتحليل والمرتبطة لفئة الادارين ما مجمله (152) استبانة.

الجزء الثاني: الاطار النظري

المحور الاول: اخلاقيات المهنة

قبل الخوض والتعمق في التساؤلات التي تطرحها هذه الدراسة المتواضعة فان الباحث يجزم وبشكل لا يقبل الشك أن أزمة ثقة متخذو القرارات بمهنتي المحاسبة والتدقيق مرتبطة بشكل مباشر بالأزمة الأخلاقية المرافقة لمهنتي المحاسبة والتدقيق، ولهذا يجب أولا التعرف على الأخلاقيات، وما تعنيه هذه الكلمة.

الاخلاقيات

لقد تم اشتقاق كلمة "أخلاقيات" من الكلمة الإغريقية "ethos" وتعني "character"، وهناك اسم مرادف للأخلاقيات هو morality والمشتق من الكلمة الإغريقية "mores" وتعني العادات "custom". تركز أل morality على السلوك البشري "الصحيح" و "الخطأ"، لذلك فإن الأخلاقيات تعالج السؤال التالي : كيف يتصرف الناس تجاه بعضهم البعض[١] ويرى البعض بأن الأخلاقيات والـmorality لاُ تستخدم ككلمة مرادفة للأخرى، وبشكل عام اشتقت الكلمة ethics من الكلمة الإغريقية "elhike" (علم التصرفات character)، وُتعرف الأخلاقيات بأنها دراسة القضايا الأخلاقية، بينما اشتقت الكلمة morality من الكلمة الإغريقية "mores" (العادات والتصرفات) وُتعرف على أنها المعايير التي يتصرف الأفراد بناءً عليها، لكن المهنيين ومنهم المدققين يمثلون استثناء لمثل هذه القاعدة، حيث تمثل قواعد السلوك المهني الحد الأدنى من المعايير التي تحكم ممارسات المهنيين، وُتعد أي مخالفة لهذه القواعد عمل غير أخلاقي[٢]

الأخلاقيات المهنية:[٣]

يجب أن تتعدى الأخلاقيات المهنية المبادئ الأخلاقية للفرد العادي، بحيث يجب أن تصمم المبادئ خصيصا لسلوك الشخص المهني وأن تكون مناسبة لأغراض عملية ومثالية، ويجب أن تكون القواعد المهنية مصممة لتشجع السلوك المثالي للشخص المهني، وأن تكون واقعية وقابلة للتطبيق في آن واحد وحتى يكون لها معنى فإنها يجب أن تكون فوق القانون ولكنها أقل من المثالية.

وقد منحت الولايات في أمريكا المهنيين حق ممارسة المهنة بصورة احتكارية، حيث أنه في معظم الولايات لا يحق إلا لمدقق الحسابات القانوني "CPA" بالتوقيع على تقرير المدقق، وبالمقابل فإنه يترتب على المهنيين الالتزام بالتصرف تجاه منفعة المجتمع بما يحقق لهم المنفعة، وتفرض قواعد السلوك المهني من قبل المهنة على أعضائها الذين يقبلون طواعية معايير السلوك الأخلاقي بشكل أكبر من تلك المفروضة من قبل القانون. وتؤثر قواعد السلوك المهني على سمعة المهنة ومدى الثقة فيها.

المؤشرات التي تدلل على حدوث خلل بأخلاقيات المهنة

أصبح موضوع الأخلاقيات واتخاذ القرار الأخلاقي يحتل مكانة هامة في وقتنا الحالي، حيث أدت زيادة المنافسة بين المدققين في الآونة الأخيرة إلى صعوبة التزام مدققي الحسابات بالسلوك الأخلاقي، حيث أصبح هَمّ المدقق في كيفية الحفاظ على العميل والمحافظة على مستوى معين من الأرباح أكثر من الاهتمام بتقديم خدمات تدقيق ذات نوعية عالية، وتم ممارسة الضغوط على المدراء من قبل المساهمين، والدائنين، والأطراف الأخرى المتأثرة بالأداء المالي، ولن نندهش إذا علمنا بأن إحدى الدراسات قد كشفت بأن أكثر من ٧٠٠ مهني يقولون بأنهم يواجهون كثيرا من الضغط نتيجة التزامهم بقواعد السلوك المهني[٤].

كما وضعت شركة انرون ووردكوم وكويست وجلوبال كروسينج و تيكو علامة سوداء على مهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات، حيث تكبد المستثمرون ٤٦٠ مليار دولار خسارة نتيجة الاستثمار في هذه الشركات، وقد استبدلت نكات المحامين بنكات مدققي الحسابات.[٥]

وفيما يتعلق بشركات التدقيق الكبرى في العالم، "هناك بعض القضايا التي تمس سمعة شركة آرثراندرسون Arthur Andersen الأخلاقية، ففي عام ١٩٩٩ غُرمت مبلغ ٩٠ مليون دولار لإدانتها في قضية خسارة شركة كولونيال ريالتي Colonial Realty والبالغة ٣٠٠ مليون دولار والتي أفلست في عام ١٩٩٠. وفي عام ٢٠٠٠ وافق المدير المالي روبرت هيرندون Robert Herndon (شريك سابق في شركة آرثراندرسون Arthur Andersen) على دفع مبلغ ٧٥٠٠٠ دولار تعويضا بسبب إخفائه مبلغ ٢٠ مليون دولار في الخسائر عن إدارة وحملة أسهم الشركة التي يعمل فيها. وفي عام ٢٠٠١ أدانت هيئة الأوراق المالية الأمريكية المدير التنفيذي السابق لشركة صن بيم Sunbeam، والمتورط مع شركة آرثراندرسون Arthur Andersen في إقامة مشاريع وهمية كلفت حملة الأسهم بلايين الدولارات، وفي العام نفسه تم إدانة شركة آرثراندرسون Arthur Andersen من قبل هيئة الأوراق المالية الأمريكية لارتكابها أخطاء جسيمة، وإصدار تقارير تدقيق مضللة، وغرمتها مبلغ ٧ مليون دولار عقوبة مدنية. ومن الجدير بالذكر أنه تم تسوية بعض هذه القضايا دون الاعتراف بالذنب"[٦].

ويرى البعض[٧] "بأن مسلسل الفضائح التي هزت وأرعبت أسواق المال في الولايات المتحدة الأمريكية، قد كشفت الكثير من الحقائق، وخصوصا فضيحة عملاق الطاقة شركة Enron وهي الفضيحة الأعظم في تاريخ الاقتصاد العالمي، وفضيحة شركة worldcom للاتصالات، لتليها بعد ذلك الفضيحة الأحدث والتي لن تكون الأخيرة لشركة zerox المتخصصة في آلات النسخ.

موقع مهنيي المحاسبة حاليا ودرجة الثقة العامة بهم

كان مدققو الحسابات القانونيين تاريخيًا يتم ترتيبهم بين أكثر المهنيين الذين يوثق بهم، لكن ترتيبهم وصل إلى مرتبة المحامين ورجال السياسة وبائعي السيارات المستعملة في القائمة الأمريكية في من تثق؟ "Who do You Trust؟"، خلال فترة قصيرة من الأشهر نتيجة لانهيار شركة انرون[٨].

وقد دلّ المسح[٩] الذي قامت به Minority Corporate Counsel Association and Decision Quest Gauged Juries حول ردود الفعل تجاه سوء التصرف من قبل المدققين، على أن نسبة ٧٣% من الأفراد الذين

خضعوا للمسح يعتقدون بأن مدققي الحسابات يفعلون ما يأمرهم به عملائهم، وحتى لو تطلب ذلك سلوك غير صادق، وفي جريدة USA Today/CNN صرح Gallup Poll بأن نسبة مماثلة من المُقترعين يعتقدون بأن التدقيق المالي للشركات الضخمة يخفي المعلومات السيئة عن الشركة وبشكل كبير، حيث بين أن ما نسبة ٤٩% من الذين اقترعوا يؤمنون بأن شركات التدقيق تستحق "كثيرًا" من اللوم عن الانهيارات الأخيرة للشركات، بينما يعتقد فقط ٢٩% من الذين اقترعوا بأن شركات التدقيق تستحق "قليل" من اللوم عن الانهيارات الأخيرة للشركات، وبشكل مشابه يعتقد ٧٠% من المقترعين بأن الممارسات التي أدت إلى انهيار شركة انرون تمارس أيضا في الشركات الكبيرة الأخرى، وأعلن في المسح Decision Quest بأن ٨٠% من الذين اقترعوا يعتقدون بأن شركة انرون ووردكوم عبارة عن جزء من الجبل الجليدي tip of the iceberg.

هل هناك أزمة حقيقية تحيط بأخلاقيات المهنة؟

نلاحظ أن الانهيارات الأخيرة أظهرت وجود ثغرة حقيقية بأخلاقيات المهنة، ولدرجة أن الكثير من المختصين اصبح يبحث عن الأسباب التي أدت لحصول مثل هذه الأزمة، ومحاولة إيجاد حلول جذرية لها.

فلقد ذكر البعض[١٠] بأنه هناك مجموعة من العوامل التي أدت إلى الاهتمام بموضوع الأخلاقيات، منها عولمة الاقتصاد والتي أدت إلى مزيج من الثقافات والأنظمة، ولم تعد الشركات تستطيع أن تحكم بأن التصرف الذي تتصرفه في سوقها الأم يعد مقبولا في الأسواق الأخرى، وقد ساعدت التكنولوجيا على انتشار العولمة وأصبح تأثير قرارات الشركات غير الأخلاقية أكثر شفافية، كما أدت الزيادة في المنافسة على منع الاحتكار وأصبحت الشركات تبحث عن الحصول على الميزة التنافسية، وزاد وعي الناس للممارسات الأخلاقية للشركات واستخدام القوانين لمقاضاة الشركات على تصرفاتهم غير الأخلاقية، مما أدى إلى زيادة المسؤولية القانونية المترتبة على الشركات، فعلى سبيل المثال أظهرت إحدى التقديرات بأن تكلفة الممارسات غير الأخلاقية للشركات في North America بلغت ١٠٠ مليار دولار في السنة.

وقد قامت Earnscliffe Reseach and Communications بكتابة تقرير إلى مجلس معايير الاستقلالية "Independence Standards Board" في ١٩٩٩/١١ يشير إلى أن الاهتمام العام حول نزاهة القوائم المالية في انخفاض، ولكنه لن يكون كبيرا في القوائم المالية كما هو في المجتمع ككل، وقد ورد أيضا في التقرير بأن المدققين يلبون حالياً معايير الاستقلالية وبدرجة عالية جدا، ولكن هناك أمور كثيرة تستدعي الاهتمام، وقد أوضح التقرير الضغوط التالية التي تؤثر على استقلالية المدقق تتمثل بالتالي[١١]:

١. تنوع الخدمات المقدمة من قبل شركات التدقيق.
٢. استخدام التدقيق كسبب لتبرير الخسارة.
٣. بيئة الشركة التي يعمل بها المدقق، ومن يقوم بعمل أقل ربحية ينظر إليه بنظرة رديئة كمستشار.

المحور الثاني: التسلسل التاريخي لبدء تشكل ازمة الثقة

انهيار بعض الشركات الرائدة بالعالم

انهيار شركة انرون وما تبعها فيما بعد بانهيار شركة ارثر اندرسون للتدقيق أثار عدت تساؤلات على مستوى المهنة المحاسبية من أهمها، كيف تم الانهيار؟ ولماذا؟ ومن المسؤول؟ فضلا عن كون الشركتين تعملان في دولة متقدمة بالعالم والمشهورة بيئتها المحاسبية والتدقيقية بالتطور المتقدم لما تملكه من معايير محاسبة وتدقيق متميزة.

قبل الخوض بالموضوع وتفاصيله وحيثياته يمكن طرح التساؤل بشكل عفوي، لو أن سارق استطاع اقتحام بنك محصن بأفضل نظم الحماية والهرب دون أن يضبط إلا بعد فترة طويلة، هل مسؤولية السرقة تقع على عاتق السارق فقط؟ أم على نظام الحماية والذي لولا وجود ثغرة به قام باستغلالها السارق لما تمت السرقة.

بعد الاطلاع على حيثيات انهيار شركة انرون تبين أن الموضوع له جذور قديمة وخطة تلاعب محكمة تمتد الى عام ١٩٩٣، ولولا احداث ١١ سبتمبر المعروفة وتضرر السوق المالي لبقي السارق هاربا من وجهة العدالة ولبقي التلاعب مخفي إلى اجل غير معلوم.

تعد هذه القضية والفضيحة من قضايا العصر المهمة لما كان لها من تأثير كبير ، ليس على الولايات المتحدة فقط بل على العالم بأسره. فمن جهة تعد شركة انرون Enron من اكبر الشركات بالعالم والعاملة بمجال الغاز والطاقة ولها فروع كثيرة وعديدة ومن جهة أخرى فان شركة ارثر اندرسون Andersen للتدقيق تعد من أضخم شركات التدقيق بالعالم بل هي الأولى من حيث الحجم والانتشار ويقدر عدد العاملين فيها بأنحاء العالم ما يقارب مائة وستون ألف موظف.

لقد تسبب انهيار تلك الشركتين بخسائر قد يصعب حصرها في الوقت الحاضر، ناهيك عن العمال والموظفين الذين فقدوا أعمالهم نتيجة الانهيار.

يعتقد الباحث بأن انهيار هاتين الشركتين ورغم المأساة الكبيرة إلا انه يعد نواة تشكل أزمة ثقة مستخدمو البيانات المالية بشكل خاص والخطوة الأولى في تشكل الأزمة المالية العالمية الحالية، كما انها درس مهم جدا يحتم على الكثيرين الاستفاده منه والوقوف على أسبابه.

التغيرات التي حدثت على البيئة المحاسبية

نتيجة للانهيارات التي تعرضت لها بعض الشركات الضخمة في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد قام المشرع الأمريكي بإصدار عدد من القوانين التي ركزت وبحثت غالبيتها بما يسمى بالحاكمية المؤسسية Corporate Governance، ولدرجة أن جدية وخطورة الأمور استدعت تدخل الرئيس الأمريكي للمشاركة في حل هذه المشاكل.

التغيرات التي طرأت على الحاكمية المؤسسية

جاء بالمقالة المعنونة "يضع سوق نيويورك للأوراق المالية NYSE لجان التدقيق على طريق جديدة"[١٢] في ٢٠٠٢/٨/١ بأن مجلس إدارة سوق نيويورك للأوراق المالية قام بالموافقة على تعديلات مقترحة لمعايير إدراج الشركات بإصدار معيار(SAS no. 99)، وتمت مناقشة تلك التعديلات المقترحة مع لجنة الأوراق المالية في ٢٠٠٢/٨/١٦ وتم تحديد مدة زمنية للتعليق والاعتراض على التعديلات قبل أن تصوت اللجنة بشكل نهائي على الموافقة عليه.

لقد هدفت التعديلات المقترحة الى إعادة الثقة للمستثمر وذلك من خلال تعزيز محاسبة الشركات وتقوية السيطرة المؤسسية Corporate Governance. وركزت التعديلات المقترحة بشكل رئيسي على جعل لجنة تدقيق الشركة مسؤولة بشكل كامل على مراقبة المدقق الخارجي وإعطائها السلطة الكاملة في تحديد شروط وأتعاب أعمال التدقيق والأعمال الأخرى.

لقد تجاوزت التعديلات المقترحة هدفها الرئيسي بالتركيز على مهام لجنة التدقيق لتصبح دليلا شاملا للشركات المدرجة إلى تحديد معايير السيطرة المؤسسية.

يؤثر المعيار المقترح على جميع الشركات المدرجة أوراقها المالية ضمن سوق نيويورك للأوراق المالية، ويؤثر كذلك على جميع منظمات الأعمال الأخرى ذات الشكل القانوني المغاير للشركات المساهمة، مثل شركات التضامن المحدودة.

لقد حدد المعيار هدفين رئيسيين، الأول، تحديد سلطة لجان التدقيق من منظور نزاهة قوائم الشركات المالية، والثاني، ركز على استقلالية المدقق الخارجي، مع إبقاء لجنة التدقيق غير مسؤولة عن تحديد القوائم المالية أو ضمان تقرير المدقق الخارجي.

لقد تضمن المعيار المقترح إلزام الشركات المدرجة بتلبية بندين مهمين، الأول، تعيين ثلاثة أعضاء في مجلس إدارة الشركة ذات صفة مستقلة يتم تحديدهم من قبل لجنة التدقيق، والثاني، تحديد أتعاب أعضاء لجنة التدقيق.

المحور الثالث: الازمة المالية العالمية وتفاقم ازمة ثقة مستخدمو البيانات المالية

منذ بداية فبراير ٢٠٠٧ بدأت الولايات المتحدة تشهد ارتفاعا كبيرا في عدم قُدرة المقترضين على دفع مستحقات قروض الرهن العقاري، ما أدّى إلى أولى عمليات إفلاس مؤسسات مصرفية متخصصة، ومن ثم في يونيو ٢٠٠٧ اعتبر بنك الاستثمار الأمريكي Stearns Bear، أول بنك كبير يُعاني من خسائر قروض الرهن العقاري، وفي أغسطس ٢٠٠٧ قام البنك المركزي الأوروبي يضخّ ٩٤،٨ مليار يورو من السيولة، وضخت الخزينة الفدرالية الأمريكية من جانبها ٢٤ مليار دولار، كما تدخل العديد من البنوك الأخرى، مثل بنك اليابان والبنك الوطني السويسري، وفي سبتمبر ٢٠٠٧ قام بنك انجلترا بمنح قرض عاجل إلى مصرف Nothern Rock لتجنيبه الإفلاس، وقد تم بعد ذلك تأميمه، وفي أكتوبر ٢٠٠٧ أعلن مصرف يو بي إس السويسري عن انخفاض قيمة موجوداته بـ ٤ مليار فرنك، وفي يناير ٢٠٠٨ قامت الخزينة الفدرالية الأمريكية بتخفيض نسبة الفائدة الرئيسية بثلاثة أرباع النقطة، لتصل إلى ٣،٥٠%، وهو إجراء وصفه

الخبراء بأنه ذو بُعدٍ استثنائي، وفي مارس ٢٠٠٨ قالت الخزينة الفدرالية الأمريكية إنها مستعدّة لتقديم مبلغ يصل إلى ٢٠٠ مليار دولار إلى مجموعة محدودة من البنوك الكُبرى، وفي نفس الشهر أعلن البنك الأمريكي العملاق JP Chase Morgan عن شرائه لمصرف Bear Stearns، الذي يعاني من صعوبات، وهي العملية التي حظيت بدعم مالي من طرف الخزينة الفدرالية الأمريكية، وفي يوليو ٢٠٠٨ اشتد الضغط على مؤسستي Freddie Mac و Fannie Mae الأمريكيتين المتخصصتين في إعادة تمويل القروض العقارية، وقامت الخزينة الأمريكية بالإعلان عن خطّة لإنقاذ القطاع العقاري، وأخيرا وتحديدا في بداية أغسطس ٢٠٠٨ قامت البنوك المركزية الرئيسية في العالم بضخّ عشرات المليارات من الدولارات، لمساعدة البنوك التي تعاني من نقصٍ في السيولة، بعد أن اتّضح أن الأزمة المالية التي انطلقت من الولايات المتحدة، قد فرضت نفسها على الجميع.(١٣)

من الملاحظ أن الجميع قد تأثر بهذه الأزمة سواء دول العالم المتقدم، أو الدول النامية، وأكثر ما يمكن وصفه بكلمات بسيطة عن هذه الأزمة ما صرح به الباحث الفرنسي طوماس غينولي في ٢٠٠٨/١١/١٨ لشبكة الأخبار CNN حين وصف الأزمة بـ " فإنّ ما يلخّص الأزمة هو مفعول الدومينو، فكيف ذلك؟ تخيلوا أنّ هناك صفين من الدومينو تمّ وضعهما إلى جانب بعضهما البعض، وهناك صفّ آخر من الدومينو تمّ وضعه خلفهما: الصفان الأماميان يقعان، وكردّ فعل تتابعي يسقط البقية"

الآثار والتداعيات المحاسبية للازمة

لم تكن مهنة المحاسبة ومعايرها المهنية بمنأى عن تداعيات الأزمة المالية العالمية، إذ ثار جدل كبير حول دور معيار القيمة العادلة Fair Value في إحداث الأزمة. وفي هذا السياق دعا جورج ماكين المرشح الجمهوري لرئاسة الجمهورية حينئذ وبمشاركة ٦٠ عضوا من أعضاء الكونجرس أل SEC إلى وقف العمل فيه ولو بصفة مؤقتة. وذلك بحجة أن تطبيق أل (FAS, 157) ساهم في تضخيم غير مبرر لقيم العقار ومن ثم في قيم القروض العقارية الممنوحة من بنوك الاستثمار وما ترتب عليه في تضخيم قيم السندات العقارية والتي أدت إلى حدوث أول حلقات الأزمة بانهيار بنك Lemans Brothers. لكن فريقا معارضا وبدعم من (SEC وFASB، وIASB) عارضوا هذه الدعوة وذلك على أساس أن القيمة العادلة لم تكن السبب في حدوث الأزمة المالية ولكنها كشفت عنها مثلها في ذلك مثل الطبيب الذي يكشف عن المرض الذي لا يرضي المريض. وبرروا موقفهم هذا بأن البنوك الاستثمارية والتي كانت بمنأى عن الرقابة أساءت استخدام منهج القيمة العادلة. وبناء لذلك نادى هذا الفريق بتبني منهجا وسطا في تطبيق معيار القيمة العادلة يقضي باستخدام أسلوب خصم التدفقات النقدية المتوقفة Discounted cash flow في تقدير القيمة العادلة للأصول غير السائلة وذلك عوضا عن أسلوب Mark-Market.(١٤)

وبعد أن تتبع الباحث ما يجري في كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB تولد لديه قناعة كبيرة بأن هذه الأزمة سوف تنعكس ايجابيا على جهات التشريع المحاسبي بشكل لم

يكن له سابقة ودليله على ذالك بأن كلا المجلسين اتخذا خطوات مكثفه واصدرا عدد ضخم من الإجراءات والتصريحات والفعاليات يمكن تلخيصها باختصار بالتالي:

١- في شهر سبتمبر ٢٠٠٨ وفي اجتماع المجلس الاستشاري للمعايير SAC في مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB المخصص للازمة الائتمانية تم نقاش التقرير المقدم من منتدى الاستقرار المالي FSF والذي اعد بالتعاون مع العديد من المراكز والهيئات القومية والمنظمات الدولية بمن فيهم مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB والمعنون "تحسين السوق والمرونة المؤسساتية لتكوين استقرار مالي"، وقد اظهر التقرير أسباب الضعف التي أدت إلى اضطراب الأسواق المالية الحالية وعرض بعض الإجراءات السريعة الواجب اتخاذها لزيادة مرونة الأسواق في المستقبل.(١٥)

٢- في ٢٠٠٨/٩/١٦ واستجابة لتوصيات منتدى الاستقرار المالي FSF قامت لجنة الخبراء الماليين EAP المشكلة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية وفقا لتوصيات منتدى الاستقرار المالي والمناط بها مهمة تحديد الممارسات الواجب إتباعها في ظل سوق غير نشط بالخروج بتقرير تضمن على عدد من النتائج والتوصيات التي يمكن تلخيص أهمها: أكدت على أهمية معايير القيمة العادلة من منطلق أنها تلعب دور لا يستهان به في إضفاء الشفافية على عملية الإبلاغ المالي، وأنه وفي حالة أن السوق لم يعد نشطا بأن يتم استقاء معلومات القيمة العادلة من المعلومات المتوفرة في الأسواق الأخرى المشابهة، ووضحت أن المقصود بالمعلومات المتوفرة هي أسعار الأدوات المالية المشابهة والمأخوذة من سماسرة الأوراق المالية أو الشركات المتخصصة بخدمات التسعير، وقد حذرت اللجنة من عدم اعتماد الاجتهاد والتقدير الشخصي للأسعار في ظل أسواق غير نشطه. وبعد إعلان تقرير لجنة الخبراء الماليين قال مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB وعلى لسان رئيسه Sir David Tweedie "بأن المحاسبة ليست السبب في حدوث الأزمة الائتمانية، ولكن من المهم جدا بأن يثق المتعاملون في الأسواق بالمعلومات المقدمة من خلال التقارير المالية، ولهذا السبب فقط قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بمراقبة أداء معايير الإبلاغ المالي وتحرك بشكل سريع للتعامل مع القضايا التي أبرزتها الأزمة الائتمانية، وقد استطاع تحقيق نجاح متقدم في تحقيق الأهداف المنشودة من خلال نتائج وتوصيات تقرير منتدى الاستقرار المالي FSF".(١٦)

٣- في ٢٠٠٨/١٠/٣١ اصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية دليلا استرشاديا عن كيفية تطبيق آلية قياس القيمة العادلة عندما يصبح السوق غير نشط. وقد أشار إعلان نشر الدليل بأن هذا الدليل يتماشى جنبا إلى جنب مع التقرير المصدر في نفس الشأن من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB ومما هو ملاحظ بأن الدليل الاسترشادي استند بشكل تام على تقرير لجنة الخبراء الاستشاريين EAP.(١٧)

٤- في ٢٠٠٨/١١/٣ أعلن كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB بأنهم سوف يجتمعوا في لندن في ٢٠٠٨/١١/١٤ لنقاش قضايا الإبلاغ المالي التي أبرزتها الأزمة المالية العالمية، حيث استمعوا لأراء شريحة كبيرة من أصحاب حقوق الملكية بما فيهم مستخدمو ومعدو

القوائم المالية، وجهات حكومية، مشرعين، وآخرين، وذالك بهدف مساعدتهم على تحديد القضايا المحاسبية التي تحتاج إلى انتباه عاجل وفوري كي يتم تحسينها بشكل يضمن استمرار مساهمتها في تعزيز ثقة المستثمرين في الأسواق المالية. كما أعلن المجلسان بأنهم بصدد إنشاء لجنة استشارية مشتركة عليا.[١٨]

٥- وفي ٢٠٠٨/١١/١١ قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتوجيه خطاب رسمي لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية George W Bush بصفته مضيفا وراعيا لمؤتمر قمة العشرين المزمع إقامته في ٢٠٠٨/١١/١٥ وانطلاقا من علم المجلس بأن قضايا معايير المحاسبة، والأزمة الائتمانية والحاكمية المؤسسية مدرجة على أجندة المؤتمر فان المجلس يقدم له هذه الرسالة كي يبلغ رؤساء الدول المجتمعين عن دور مجلس معايير المحاسبة الدولية كجهة مستقلة مناط بها مهمة تطوير معايير عالمية موحدة في تحديد القضايا المحاسبية الناشئة عن أزمة الائتمان.[١٩]

٦- في ٢٠٠٨/١١/١١ وبناء على الدعوة الموجهة في ٢٠٠٨/١٠/٢٨ لرئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية من قبل لجنة خزانة مجلس العموم HCTC ومطالبته بتقديم دليل خطي حول دور المحاسبة في الأزمة الائتمانية، فقد قام فعلا Sir David Tweedie بتقديم تقريره والذي اطلعت عليه اللجنة في جلسة الاستماع حول التحقيق في الأزمة البنكية وتحديدا ٢٠٠٨/١١/١١

٧- في ٢٠٠٨/١١/١٤ أعلن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB عن تشكيل مجموعة استشارية عليا يرأسها كل من Hans Hoogervost (رئيس سلطة هولندا للأسواق المالية)، وHarvey Goldschmid (المفوض السابق للجنة تبادل الأوراق المالية الأمريكية SEC) والتي سوف تشمل كذلك على عدد من الأعضاء من فئات المستثمرين، والمدققين، ومستخدمي القوائم المالية. وقد أنيط بها مهام تحديد القضايا المتعلقة بإعداد التقارير المالية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، وتم تشكيل المجموعة بهذا الشكل كي تضمن أن قضايا إعداد التقارير المالية في ظل الأزمة العالمية تناقش بشكل منسق وعلى مستوى عالمي عال جدا. وأشار الإعلان انه سوف يصار إلى الانتهاء من تشكيل المجموعة بشكلها النهائي خلال فترة ٤ أو ٦ شهور، وان كلا من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB سيلتزم بتوصياتها التزاما كاملا.[٢٠]

الجزء الثالث: الجانب العملي

وصف المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة

أولا: المتغيرات الديمغرافية لعينة فئة المستثمرين

من خلال النتائج الظاهرة في الجدول (١) يتبين أن المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة من المستثمرين، وكما هو موضح.

جدول (١)

وصف المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة من المستثمرين

ت	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
1	المؤهل العلمي	بكالوريوس	225	82.7
		دبلوم عالٍ	5	1.8
		ماجستير	40	14.7
		دكتوراه	2	0.8
2	عدد سنوات الخبرة في الاستثمار	أقل من 5 سنوات	105	38.6
		5 . أقل من 7 سنوات	30	11
		7 . أقل من 10 سنوات	17	6.3
		10 . أقل من 15 سنة	56	20.6
		15 سنة فأكثر	64	23.5
3	التخصص	محاسبة	241	88.6
		إدارة	4	1.5
		قانون	14	5.1
		علوم مالية ومصرفية	6	2.2
		اقتصاد	5	1.8
		أخرى	2	0.7

إذ يتبين من الجدول (١) أن ما نسبته (82.7%) من أفراد عينة الدراسة هم ممن حصل على درجة البكالوريوس في اختصاصاتهم ، وشكل ما نسبته (14.7%) من أفراد عينة الدراسة من حملة درجة الماجستير في اختصاصاتهم . وأن (1.8%) ممن حصل على الدبلوم العالي في اختصاصاتهم. وأخيراً أظهرت النتائج أن نسبة الحاصلين على درجة الدكتوراه بلغت (0.8%) ، ويعتقد الباحث أن هذا مؤشر جيد على كفاءة عينة الدراسة التعليمية مما قد يضفي مصداقية على النتائج .

وما يتعلق بعدد سنوات الخبرة، فقد أظهرت النتائج أن (38.6%) من أفراد عينة الدراسة هم ممن تقل عدد سنوات خبرتهم عن 5 سنوات، وأن (.23%) من أفراد عينة الدراسة هم ممن تزيد عدد سنوات خبرتهم على 15 سنة. وبلغت

نسبة المستثمرين ممن تتراوح سنوات خبرتهم من 5 . أقل من 7 سنوات (11%)، وبنفس السياق كانت نسبة المستثمرين ممن تتراوح سنوات خبرتهم من 7 . أقل من 10 سنوات (6.3%)، وأخيراً، أظهرت النتائج أن ما نسبته (20.6%) من أفراد عينة الدراسة من المستثمرين ممن تتراوح سنوات خبرتهم 10 . أقل من 15 سنة. ويعتقد الباحث أن هذه دلالة جيدة على كفاءة عينة الدراسة إذ إن لدى غالبيتهم خبرات جيدة .

وبالنسبة لمتغير التخصص لأفراد عينة الدراسة من المستثمرين فقد أشارت النتائج أن (88.6 %) من أفراد عينة الدراسة من المتخصصين بالمحاسبة، وأن (5.1%) هم من المختصين بالقانون ، وأن ما نسبته (2.2%) من المختصين بالعلوم المالية والمصرفية. وأن (1.8%) من المختصين بعلم الاقتصاد، وأن (1.5%) من المختصين بعلم الإدارة، والنسبة المتبقية والبالغة (0.7%) هم من الاختصاصات الأخرى . وبما أن النسبة العظمى من العينة تخصص محاسبي فذلك يشير إلى أهلية عينة الدراسة للإجابة عن أسئلة الاستبانة .

ثانيا: المتغيرات الديمغرافية لعينة فئة الاداريين

جدول (٢)

وصف المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة من الاداريين

ت	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
1	المهنة	ادارة الحسابات	24	15.8
		ادارة عامة	23	15.1
		ادارة استثمارات	34	22.4
		مدير عام	11	7.2
		موظف	60	39.5
2	صلاحية القرار	نعم	145	95.4
		لا	7	4.6

أما ما يتعلق الاداريين يظهر الجدول (٢) أن ما نسبته (39.5%) من أفراد عينة الدراسة من الموظفين ، وشكل ما نسبته (22.4%) من أفراد عينة الدراسة يديرون الاستثمارات. وان (15.8%) من مدراء الحسابات. وأن (15,1%) من موظفين الادارة العامة. وأخيراً أظهرت النتائج أن نسبة المدراء العموم بلغت (7.2%) من الشركات.

وبقدر تعلق الأمر بمتغير صلاحية اتخاذ القرار تبين أن (95.4%) من أفراد عينة الدراسة يملكوا الصلاحيات، وأن (4.6%) لا يملوكها.

المعالجة الإحصائية المستخدمة

استخدم الباحث الأساليب الإحصائية التالية لغرض الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها وذلك وصولاً لتحقيق أهدافها:

١. معامل كرونباخ ألفا Cronbach Alpha للتأكد من درجة ثبات المقياس المستخدم.

٢. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة ومعرفة الأهمية النسبية لكل فقرة من أبعاد الدراسة، وقد تم اعتماد المقياس التالي في تحديد الأهمية النسبية:

الوسط الحسابي	الأهمية النسبية
من 1 -- 1.8	ضعيفة جداً
من 1.81 -- 2.61	ضعيفة
من 2.62 -- 3.42	متوسطة
من 3.43 -- 4.23	عالية
من 4.24 فأكثر	عالية جداً

٣. معامل الاختلاف، لقياس درجة التشتت النسبي لقيم الإجابات عن وسطها الحسابي وهي نسبة مئوية.

٤. اختبار T لعينة واحدة (One sample T-test) للتحقق من الأسباب التي تولد وتساهم في الاعتراضات الضريبية؛ والعوائق أمام معالجة أسباب الاعتراض الضريبي؛ والمقترحات المساهمة في معالجة والحد من أسباب الاعتراضات الضريبية.

٥. اختبار Chi2 لحسن المطابقة للتحقق من الفروقات في الأسباب التي ولدت أزمة الثقة بالإبلاغ المالي؛ والمعوقات أمام معالجة تلك الأسباب ؛ والمقترحات المساهمة في الحد من المعوقات محل الدراسة .

ثبات أداة الدراسة

من أجل البرهنة على أن الاستبانة تقيس العوامل المراد قياسها، والتثبت من صدقها، قام الباحث بإجراء اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقرات المقياس، حيث تم تقييم تماسك المقياس بحساب Cronbach Alpha. وعلى الرغم من عدم وجود قواعد قياسية بخصوص القيم المناسبة Alpha لكن من الناحية التطبيقية يعد (Alpha ≥ 0.60) معقولا في البحوث المتعلقة بالعلوم الإنسانية. انظر الجدول (٣).

الجدول (٣)

معامل ثبات الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبانة (كرونباخ ألفا)

ت	البعد	عدد الفقرات	قيمة (α) ألفا
1	الأسباب التي ولدت ازمة الثقة بالابلاغ المالي	18	0,796
2	العوائق أمام معالجة أسباب	13	0.840
3	المقترحات المساهمة في معالجة والحد من المعوقات	10	0.803
	الاستبانة ككل	41	0.890

وتدل معاملات الثبات هذه على تمتع الأداة بصورة عامة بمعامل ثبات عالٍ على قدرة الأداة على تحقيق أغراض الدراسة وفقاً لـ (Sekaran, 2003) . إذ يتضح من الجدول (٣) أن أعلى معامل ثبات أبعاد الاستبانة حققه بعد العوائق أمام معالجة الأسباب (0.840)، يليه مباشرة بعد المقترحات المساهمة في معالجة والحد من المعوقات بقيمة (0.803). فيما يلاحظ أن أدنى قيمة للثبات كانت لبعد الأسباب التي ولدت ازمة الثقة بالابلاغ المالي بقيمة (0.796). وهو ما يشير إلى إمكانية ثبات النتائج التي يمكن أن تسفر عنها الاستبانة نتيجة تطبيقها.

التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

أولا: لأسباب التي ولدت ازمة الثقة بالابلاغ المالي

لوصف مستوى أهمية الأسباب التي ولدت وساهمت في ازمة الثقة بالابلاغ المالي، لجأ الباحث إلى استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف، وأهمية الفقرة، كما هو موضح بالجدول (٤).

جدول (٤): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف ومستوى أهمية الأسباب التي ولدت وتساهمت في ازمة الثقة

ت	الفقرة	المستثمرين				الاداريين				المتوسط الحسابي العام للفقرة	نسبة معامل الاختلاف
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أهمية الفقرة	مستوى الأهمية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أهمية الفقرة	مستوى الأهمية		
1	تدني الثقة بمعايير القيمة العادلة	4.07	0.80	5	عالية	3.84	0.98	4	عالية	3.95	%23
2	تراجع الثقة بمهنة تدقيق الحسابات الخارجي	3.80	0.83	10	عالية	3.64	1.00	10	عالية	3.72	%25
3	التخوف من تأثير الازمة العالمية على السوق المالي	4.32	0.65	1	عالية جداً	3.53	1.12	12	عالية	3.92	%23
4	الوضع الاقتصادي العام للدولة	4.15	0.75	3	عالية	3.61	0.91	11	عالية	3.88	%21
5	تراجع سوق العمل	3.61	0.93	14	عالية	3.70	0.99	7	عالية	3.65	%26
6	تدني رواتب معدي التقارير المالية	3.72	0.92	11	عالية	3.78	1.01	5	عالية	3.75	%26
7	الشك في شفافية الابلاغ المالي الحالي	4.27	0.74	2	عالية جداً	3.90	0.93	3	عالية	4.09	%20
8	بطء عملية الاصلاح الاقتصادي	3.13	0.98	18	متوسطة	3.53	1.01	12	عالية	3.33	%30
9	عدم وجود طرق تواصل مع اصحاب المصالح	3.82	0.82	9	عالية	3.98	0.96	2	عالية	3.90	%23
10	الانهيارات المتلاحقة للشركات العالمية	4.08	0.79	4	عالية	4.04	0.83	1	عالية	4.06	%20
11	تسريح العاملين من الوظائف	3.67	0.91	12	عالية	3.68	0.96	8	عالية	3.67	%25
12	استخدام اساليب المحاسبة الابداعية	3.63	0.94	13	عالية	3.51	0.98	14	عالية	3.57	%27
13	عدم تطبيق بعض معايير الابلاغ المالي الدولية	3.57	0.83	15	عالية	3.45	0.92	15	عالية	3.51	%25
14	تولد الشك في معايير الابلاغ المالي الدولية	3.46	0.94	16	عالية	3.43	0.95	16	عالية	3.45	%27
15	نقص العمالة الماهرة	3.30	0.97	17	متوسطة	3.21	1.03	17	متوسطة	3.25	%31
16	احجام البنوك عن منح تسهيلات بشروط مناسبة	3.97	0.88	6	عالية	3.74	1.01	6	عالية	3.86	%24
17	غياب رقابة حكومية فاعلة	3.83	0.97	8	عالية	3.07	1.09	18	متوسطة	3.45	%30
18	تراجع اسعار البورصة	3.92	0.76	7	عالية	3.68	0.91	8	عالية	3.80	%22
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	3.80	0.86		عالية	3.63	0.98		عالية	3.71	عالية

تشير بيانات الجدول رقم (4) وفقاً لآراء الفئات المشمولة في عينة الدراسة إلى ما يلي:

١. إن الأسباب التي ولدت وساهمت في ازمة الثقة بالابلاغ المالي هي بشكل عام عالية وذلك بوسط حسابي عام قدره (3.71). أما على مستوى الفئات المشمولة في عينة الدراسة فقد كانت فئة المستثمرين هي الأكثر تقديراً وبوسط حسابي بلغ (3.80) من بين فئة الاداريين وبوسط حسابي بلغ (3.63).

٢. تفاوتت تقديرات فئتي عينة الدراسة للفقرات المتعلقة بمتغير التوليد والمساهمة في أزمة الثقة بالابلاغ المالي، إذ كما يبدو من ترتيب هذه الفقرات على أساس أهميتها النسبية، فإن "الفقرة ٧" وهي الشك في شفافية الابلاغ المالي الحالي احتلت المرتبة الأولى بوسط حسابي بلغ (4.09) ونسبة معامل اختلاف بلغ (20%) من تلك الفقرات في حين جاء في المرتبة الثانية "الفقرة 10" التي تنص على الانهيارات المتلاحقة للشركات العالمية بوسط حسابي بلغ (4.06) ونسبة معامل اختلاف بلغ (20%). أما المرتبة الأخيرة فكانت من نصيب "الفقرة 15" والمتمثلة نقص العمالة الماهرة بوسط حسابي بلغ (3.25) ونسبة معامل اختلاف بلغ (31%).

٣. إن الانخفاض النسبي للانحرافات المعيارية عن الأوساط الحسابية يؤشر إلى اتساق إجابات أو آراء الأفراد المشمولين في عينة الدراسة حول الفقرات المختلفة وذلك سواء على مستوى الفئة الواحدة أو على مستوى الفئات جميعها كوحدة واحدة. وبدراسة مقارنة حول الأسباب التي ولدت وساهمت في أزمة الثقة من خلال آراء عينة الدراسة المستثمرين والاداريين تبين :

أ- احتلت المرتبة الأولى الفقرة "3" وهي التخوف من تأثير الازمة العالمية على السوق المالي على أساس أهميتها بالنسبة للمستثمرين ، واحتلت المرتبة الأولى الفقرة "10" وهي الانهيارات المتلاحقة للشركات العالمية بالنسبة للاداريين على أساس أهميتها.

ب-احتلت المرتبة الثانية الفقرة "7" وهي الشك في شفافية الابلاغ المالي الحالي على أساس أهميتها بالنسبة للمستثمرين ، واحتلت المرتبة الثانية الفقرة "9" وهي عدم وجود طرق تواصل مع اصحاب المصالح بالنسبة للاداريين على أساس أهميتها.

ج- أما في المرتبة الثالثة فقد احتلت الفقرة "4" وهي الوضع الاقتصادي العام للدولة على أساس أهميتها بالنسبة للمستثمرين ، فيما كانت الفقرة "7" وهي الشك في شفافية الابلاغ المالي الحالي بالنسبة للاداريين على أساس أهميتها في المرتبة الثالثة .

ثانيا: العوائق أمام معالجة أسباب أزمة الثقة بالابلاغ المالي

لوصف مستوى أهمية المعوقات أمام معالجة أسباب أزمة الثقة بالابلاغ المالي، لجأ الباحث إلى استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف، وأهمية الفقرة، كما هو موضح بالجدول (٥).

جدول (٥): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف ومستوى أهمية المعوقات أمام معالجة أسباب أزمة الثقة

ت	الفقرة	المستثمرين				الاداريين				المتوسط الحسابي العام للفقرة	نسبة معامل الاختلاف
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أهمية الفقرة	مستوى الأهمية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أهمية الفقرة	مستوى الأهمية		
1	عدم وجود تدخل حومي ناجع	3.89	0.88	5	عالية	3.70	0.93	4	عالية	3.79	%24
2	تراجع عدد المستثمرين الخارجيين	3.15	1.03	13	متوسطة	3.16	0.98	13	متوسطة	3.15	%32
3	عدم تحديث برمجيات انظمة الشركات بشكل ملاءم	3.84	0.92	6	عالية	3.61	1.02	6	عالية	3.73	%26
4	الاحجام عن الاستثمارات الخارجية	3.26	0.96	12	متوسطة	3.45	1.05	11	عالية	3.35	%30
5	قلق موظفي الشركات على وظائفهم	3.64	0.95	10	عالية	3.64	0.85	5	عالية	3.64	%25
6	تعقيدات تعديلات معايير الابلاغ المالي الدولية بعد الازمة المالية العالمية	3.51	0.95	11	عالية	3.76	0.91	3	عالية	3.63	%26
7	انخفاظ حجم مشاريع الشركات الجديدة	3.83	1.11	7	عالية	3.59	1.07	7	عالية	3.71	%29
8	وجود سوق تنافسي قوي	3.67	1.09	9	عالية	3.52	1.09	10	عالية	3.60	%30
9	عدم وجود اجراءات فاعلة من قبل مدققي الحسابات	4.22	0.86	2	عالية	3.84	1.06	2	عالية	4.03	%24
10	تركيز الشركات على سياسة الكم واغفال النوعية	3.71	1.04	8	عالية	3.55	1.06	9	عالية	3.63	%29
11	تركيز الجميع على سياسة التحفظ وعدم المخاطرة	4.26	0.86	1	عالية جداً	3.89	0.95	1	عالية	4.07	%22
12	عدم احداث تغيير في طواقم الشركات الادارية	4.01	0.82	4	عالية	3.42	1.07	12	متوسطة	3.72	%25
13	تباطي مجالس ادراة الشركات بايجاد حلول سريعه	4.12	1.03	3	عالية	3.58	1.07	8	عالية	3.85	%27
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	3.78	0.96		عالية	3.59	1.01		عالية	3.68	عالية

إذ تشير بيانات الجدول رقم (5) وفقاً لآراء الفئات المشمولة في عينة الدراسة إلى ما يلي:

١. إن العوائق أمام معالجة أسباب ازمة الثقة هي بشكل عام عالية وذلك بوسط حسابي عام قدره (3.68). أما على مستوى الفئات المشمولة في عينة الدراسة فقد كانت فئة المستثمرين هي الأكثر تقديراً وبوسط حسابي بلغ (3.78) من بين فئة الاداريين وبوسط حسابي بلغ (3.59).

٢. تفاوتت تقديرات فئتي عينة الدراسة للفقرات التي تتعلق بالعوائق أمام معالجة أسباب أزمة الثقة، إذ كما يبدو من ترتيب هذه الفقرات على أساس أهميتها النسبية، فإن "الفقرة 11" وهي تركيز الجميع على سياسة التحفظ وعدم المخاطرة احتلت المرتبة الأولى بوسط حسابي بلغ (4.07) ونسبة معامل اختلاف بلغ (22%) من تلك الفقرات . في حين جاء في المرتبة الثانية "الفقرة 9" التي تنص على عدم وجود اجراءات فاعلة من قبل مدققي الحسابات بوسط حسابي بلغ (4.03) ونسبة معامل اختلاف بلغ (24%) . أما المرتبة الأخيرة فكانت من نصيب "الفقرة 2" والمتمثلة تراجع عدد المستثمرين الخارجيين بوسط حسابي بلغ (3.15) ونسبة معامل اختلاف بلغ (32%).

٣. إن الانخفاض النسبي للانحرافات المعيارية عن الأوساط الحسابية يؤشر إلى اتساق إجابات أو آراء الأفراد المشمولين مستوى الفئات جميعها في عينة الدراسة حول الفقرات المختلفة وذلك سواء على مستوى الفئة الواحدة أو على كوحدة واحدة. وبدراسة مقارنة حول العوائق أمام معالجة أسباب تولد أزمة الثقة بالبلاغ المالي من خلال آراء عينة الدراسة المستثمرين والاداريين تبين :

أ- احتلت المرتبة الأولى الفقرة "11" وهي تركيز الجميع على سياسة التحفظ وعدم المخاطرة على أساس أهميتها بالنسبة للمستثمرين وكذلك للاداريين

ب-احتلت المرتبة الثانية الفقرة "9" وهي عدم وجود اجراءات فاعلة من قبل مدققي الحسابات على أساس أهميتها بالنسبة للمستثمرين وكذلك للاداريين.

ج- أما في المرتبة الثالثة فقد احتلت الفقرة "13" وهي تباطي مجالس ادراة الشركات بايجاد حلول سريعه على أساس أهميتها بالنسبة للمستثمرين ، فيما كانت الفقرة "6" تعقيدات تعديلات معايير الابلاغ المالي الدولية بعد الازمة المالية العالمية بالنسبة للاداريين على أساس أهميتها في المرتبة الثالثة .

ثالثا: السبل التي قد تساهم في الحد من المعوقات أمام معالجة أسباب أزمة الثقة

لوصف مستوى أهمية المقترحات المساهمة في الحد المعوقات امام معالجة أسباب أزمة الثقة، لجأ الباحث إلى استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف، وأهمية الفقرة، كما هو موضح بالجدول (٦).

جدول (٦): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف ومستوى أهمية السبل التي قد تساهم في معالجة والحد من المعوقات أمام معالجة أسباب ازمة الثقة

ت	الفقرة	المستثمرين				الاداريين				المتوسط الحسابي العام للفقرة	نسبة معامل الاختلاف
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أهمية الفقرة	مستوى الأهمية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أهمية الفقرة	مستوى الأهمية		
1	**عقد دورات متخصصة لاصحاب القرار**	3.44	0.99	10	عالية	3.42	1.14	10	متوسطة	3.43	%31
2	**اعادة هيكلة قانون البنك المركزي بخصوص الية دعم القروض**	4.04	0.72	5	عالية	3.91	0.89	8	عالية	3.98	%20
3	**انشاء دليل استرشادي للاستثمار الامن**	4.03	0.72	6	عالية	3.93	0.95	7	عالية	3.98	%21
4	**فتح قنوات اتصال اكثر فاعلية مع متخذي القرارات الاقتصادية بالدولة**	4.02	0.81	7	عالية	3.98	0.89	6	عالية	4.00	%21
5	**ادخال شركاء استراتيجيين جدد في السوق**	3.79	0.83	9	عالية	3.82	0.91	9	عالية	3.80	%23
6	**استقدام خبراء متخصصين بتفسير تعديلات معايير الابلاغ المالي بعد الازمة المالية العالمية**	3.94	0.75	8	عالية	4.22	0.82	1	عالية	4.08	%19
7	**فصل تعاملات الاسواق المحلية عن تعاملات الاسواق العالمية**	4.31	0.69	2	عالية جداً	4.09	0.78	5	عالية	4.20	%18
8	**وضع الية واضحة تساهم في اعادة الثقة بمدققي الحسابات الخارجيين**	4.10	0.76	3	عالية	4.18	0.86	2	عالية	4.14	%20
9	**قيام الحكومة بانشاء قوانين تأمن بواستطتها الاستثمارات**	4.35	0.73	1	عالية جداً	4.14	0.92	3	عالية	4.25	%19
10	**اعادة هيكلة ضريبة المبيعات وضريبة الدخل**	4.10	0.81	3	عالية	4.13	0.89	4	عالية	4.12	%21
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	4.01	0.78		عالية	3.98	0.90		عالية	3.99	عالية

إذ تشير بيانات الجدول رقم (6) وفقاً لآراء الفئات المشمولة في عينة الدراسة إلى ما يلي:

١. إن المقترحات المساهمة في الحد من من المعوقات لمعالجة أسباب أزمة الثقة هي بشكل عام عالية وذلك بوسط حسابي عام قدره (3.99). أما على مستوى الفئات المشمولة في عينة الدراسة فقد كانت فئة المستثمرين هي الأكثر تقديراً وبوسط حسابي بلغ (4.01) من بين فئة الاداريين وبوسط حسابي بلغ (3.98).

٢. تفاوتت تقديرات فئتي عينة الدراسة للفقرات التي تتعلق بالمقترحات المساهمة في الحد من من المعوقات لمعالجة أسباب أزمة الثقة ، إذ كما يبدو من ترتيب هذه الفقرات على أساس أهميتها النسبية، فإن "الفقرة 9" وهي قيام الحكومة بانشاء قوانين تأمن بواستطتها الاستثمارات احتلت المرتبة الأولى بوسط حسابي بلغ (4.25) ونسبة معامل اختلاف بلغ (19%) من تلك الفقرات. في حين جاء في المرتبة الثانية "الفقرة 7" التي تنص فصل تعاملات الاسواق المحلية عن تعاملات الاسواق العالمية بوسط حسابي بلغ (4.20) ونسبة معامل اختلاف بلغ (18%). أما المرتبة الأخيرة فكانت من نصيب "الفقرة 1" والمتمثلة عقد دورات متخصصة لاصحاب القرار بوسط حسابي بلغ (3.43) ونسبة معامل اختلاف بلغ (31%).

٣. إن الانخفاض النسبي للانحرافات المعيارية عن الأوساط الحسابية يؤشر إلى اتساق إجابات أو آراء الأفراد المشمولين في عينة الدراسة حول الفقرات المختلفة وذلك سواء على مستوى الفئة الواحدة أو على مستوى الفئات جميعها كوحدة واحدة. وبدراسة مقارنة حول السبل التي قد تساهم في الحد من المعوقات أمام معالجة أسباب أزمة الثقة من خلال آراء عينة الدراسة المستثمرين والاداريين تبين :

أ- احتلت المرتبة الأولى الفقرة "9" وهي قيام الحكومة بانشاء قوانين تأمن بواستطتها الاستثمارات على أساس أهميتها بالنسبة للمستثمرين، واحتلت المرتبة الأولى الفقرة "6" وهي استقدام خبراء متخصصين بتفسير تعديلات معايير الابلاغ المالي بعد الازمة المالية العالمية بالنسبة للاداريين على أساس أهميتها .

ب-احتلت المرتبة الثانية الفقرة "7" وهي فصل تعاملات الاسواق المحلية عن تعاملات الاسواق العالمية على أساس أهميتها بالنسبة للمستثمرين، واحتلت المرتبة الثانية الفقرة "8" وهي وضع الية واضحة تساهم في اعادة الثقة بمدققي الحسابات الخارجيين بالنسبة للاداريين على أساس أهميتها .

ج- أما في المرتبة الثالثة فقد احتلت الفقرة "8" وهي وضع الية واضحة تساهم في اعادة الثقة بمدققي الحسابات الخارجيين وكذلك الفقرة "10" وهي اعادة هيكلة ضريبة

المبيعات وضريبة الدخل على أساس أهميتها بالنسبة للمستثمرين ، فيما كانت الفقرة "9" وهي قيام الحكومة بانشاء قوانين تأمن بواستطتها الاستثمارات بالنسبة للاداريين على أساس أهميتها في المرتبة الثالثة.

اختبار فرضيات الدراسة

قام الباحث في هذا الجانب على اختبار فرضيات الدراسة الرئيسية والفرعية، إذ تركزت مهمة هذه الفقرة على اختبار مدى قبول أو رفض فرضيات الدراسة من خلال استخدام اختبار تحليل الانحدار البسيط والمتعدد، وذلك كما يلي:

الفرضية الرئيسية الأولى

"لا توجد اسباب ولدت أزمة بالثقة بالابلاغ بعد الازمة المالية العالمية وذلك من وجهة نظر كل من المستثمرين وإدارات الشركات".

لاختبار هذه الفرضية تم تقسيمها إلى فرضيتين فرعيتين، وكما يلي:

الفرعية الاولى: لا توجد اسباب ولدت أزمة بالثقة بالابلاغ بعد الازمة المالية العالمية وذلك من وجهة نظر المستثمرين

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار T لعينة واحدة One Sample T-test للتحقق من وجود أسباب ولدت ازمة بالثقة بالابلاغ المالي من وجهة نظر المستثمرين، وكما هو موضح بالجدول (٧).

جدول (٧)

نتائج اختبار T لعينة واحدة One Sample T-test للتحقق من الأسباب التي ولدت ازمة الثقة من وجهة نظر المستثمرين

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية DF	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة Sig.*
الأسباب التي ولدت ازمة الثقة	3.80	0.86	271	32.024	1.65	0.000

*يكون الفرق دالاً إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول (٧) أن هناك أسباباً ولدت ازمة الثقة بالابلاغ المالي من وجهة نظر المستثمرين، إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (32.024) وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بالمقارنة مع قيمة (T) الجدولية البالغة (1.650). وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية) الفرعية الأولى وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

وجود أسباب ولدت ازمة بالثقة بالابلاغ المالي من وجهة نظر المستثمرين

الفرعية الثانية: لا توجد اسباب ولدت أزمة بالثقة بالابلاغ بعد الازمة المالية العالمية وذلك من وجهة نظر الاداريين

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار T لعينة واحدة One Sample T-test للتحقق من وجود أسباب ولدت ازمة بالثقة بالابلاغ المالي من وجهة نظر الاداريين، وكما هو موضح بالجدول (٨).

جدول (٨)

نتائج اختبار T لعينة واحدة One Sample T-test للتحقق من الأسباب التي ولدت ازمة الثقة من وجهة نظر الاداريين

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية DF	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة Sig.*
الأسباب التي ولدت ازمة الثقة	3.63	0.98	151	16.993	1.655	0.000

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول (8) أن هناك هناك أسباباً ولدت ازمة الثقة بالابلاغ المالي من وجهة نظر الاداريين ، إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (16.993) وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بالمقارنة مع قيمة (T) الجدولية البالغة (1.655). وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية) الفرعية الثانية وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على:

وجود أسباب ولدت ازمة بالثقة بالابلاغ المالي من وجهة نظر الاداريين

الفرضية الرئيسية الثانية

"لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة المستثمرين، والاداريين حول الأسباب التي ولدت ازمة الثقة بالابلاغ المالي.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار مربع كاي Chi2 للتحقق من الفروقات بين آراء عينة الدراسة (المستثمرين والاداريين) حول الأسباب التي ولدت ازمة الثقة بالابلاغ المالي وبمستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$). وكما هو موضح في الجدول (٩).

جدول (9)

نتائج اختبار حسن المطابقة للتحقق من الفروقات بين آراء عينة الدراسة (المستثمرين والاداريين) حول الأسباب التي ولدت ازمة ثقة بالابلاغ المالي

البيان	Chi^2 المحسوبة	Chi^2 الجدولية	Degree of Freedom درجات الحرية	Sig* مستوى الدلالة
الأسباب التي ولدت ازمة االثقة	72.660	58.134	42	0.000

يوضح الجدول (٩) الفروقات بين آراء عينة الدراسة (المستثمرين والاداريين) حول الأسباب التي ولدت ازمة الثقة بالابلاغ المالي، حيث أظهرت النتائج وجود فروقات دالة إحصائياً حول الأسباب. إذا بلغت قيمة مربع كاي Chi2 المحسوبة (72.660) بالمقارنة مع Chi2 الجدولية البالغة (58.134) وذلك لصالح المستثمرين بمتوسط حسابي بلغ (3.80) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي للاداريين البالغ (3.63). وعليه ترفض الفرضية الصفرية (العدمية) الرئيسة الثانية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة المستثمرين، والاداريين حول الأسباب التي ولدت ازمة الثقة بالابلاغ المالي

الفرضية الرئيسة الثالثة

"لا توجد معوقات أمام معالجة أسباب أزمة الثقة بالابلاغ المالي المتولده بعد الازمة المالية العالمية وذلك من وجهة نظر كل من المستثمرين وإدارات الشركات"

لاختبار هذه الفرضية تم تقسيمها إلى فرضيتين فرعيتين، وكما يلي:

الفرعية الاولى: لا توجد معوقات أمام معالجة أسباب أزمة الثقة بالابلاغ المالي المتولده بعد الازمة المالية العالمية وذلك من وجهة نظر المستثمرين

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار T لعينة واحدة One Sample T-test للتحقق من وجود معوقات أمام معالجة أسباب أزمة الثقة بالابلاغ المالي المتولده بعد الازمة المالية العالمية وذلك من وجهة نظر المستثمرين ، وكما هو موضح بالجدول (10).

جدول (١٠)

نتائج اختبار T لعينة واحدة One Sample T-test للتحقق من المعوقات أمام معالجة الاسباب

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية DF	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة Sig.*
معوقات أمام معالجة أسباالاسباب	3.78	0.96	271	21.535	1.650	0.000

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول (١٠) أن هناك معوقات أمام معالجة الأسباب من وجهة نظر المستثمرين، إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (21.535) وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بالمقارنة مع قيمة (T) الجدولية البالغة (1.650). وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية) الفرعية الأولى وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على:

وجود معوقات أمام معالجة أسباب أزمة الثقة بالابلاغ المالي المتولده بعد الازمة المالية العالمية وذلك من وجهة نظر المستثمرين

الفرعية الثانية: لا توجد معوقات أمام معالجة أسباب أزمة الثقة بالابلاغ المالي المتولده بعد الازمة المالية العالمية وذلك من وجهة نظر الاداريين

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار T لعينة واحدة One Sample T-test للتحقق من وجود معوقات أمام معالجة أسباب أزمة الثقة بالابلاغ المالي المتولده بعد الازمة المالية العالمية وذلك من وجهة نظر الاداريين ، وكما هو موضح بالجدول (١١).

جدول (١١)

نتائج اختبار T لعينة واحدة One Sample T-test للتحقق من المعوقات أمام معالجة الاسباب

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية DF	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة Sig.*
معوقات أمام معالجة الاسباب	9.58	1.01	151	13.629	1.655	0.000

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول (١١) أن هناك معوقات أمام معالجة الأسباب من وجهة نظر الاداريين، إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (13.629) وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بالمقارنة مع قيمة (T) الجدولية البالغة (1.655). وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية) الفرعية الثانية وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على:

وجود معوقات أمام معالجة أسباب أزمة الثقة بالابلاغ المالي المتولده بعد الازمة المالية العالمية وذلك من وجهة نظر الاداريين

الفرضية الرئيسة الرابعة

"**لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة المستثمرين، والاداريين حول وجود معوقات أمام معالجة أسباب أزمة الثقة**".

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار حسن المطابقة Chi2 للتحقق من الفروقات بين آراء عينة الدراسة (المستثمرين والاداريين) حول المعوقات أمام معالجة أسباب أزمة الثقة وبمستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$). وكما هو موضح في الجدول (١٢).

جدول (١٢)

نتائج اختبار حسن المطابقة للتحقق من الفروقات بين آراء عينة الدراسة (المستثمرين والاداريين) حول المعوقات أمام معالجة أسباب أزمة الثقة

البيان	Chi^2 المحسوبة	Chi^2 الجدولية	Degree of Freedom درجات الحرية	Sig* مستوى الدلالة
المعوقات أمام معالجة أسباب أزمة الثقة	68.747	53.392	38	0.000

يوضح الجدول (١٢) الفروقات بين آراء عينة الدراسة (المستثمرين والإداريين) حول المعوقات أمام معالجة أسباب أزمة الثقة ، إذ أظهرت النتائج وجود فروقات دالة إحصائياً حول الأسباب. إذا بلغت قيمة مربع كاي Chi2 المحسوبة (68.747) بالمقارنة مع Chi2 الجدولية البالغة (53.392) وذلك لصالح المستثمرين بمتوسط حسابي بلغ (3.78) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي للاداريين البالغ (3.59). وعليه ترفض الفرضية الصفرية (العدمية) الرئيسة الرابعة وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

وجود فروقات ذات دلالة احصائية بين اراء عينة الدراسة المستثمرين والاداريين حول وجود معوقات أمام معالجة أسباب أزمة الثقة

الفرضية الرئيسة الخامسة

"لا توجد سبل لمعالجة تلك المعوقات وذلك من وجهة نظر كل من المستثمرين وإدارات الشركات"

لاختبار هذه الفرضية تم تقسيمها إلى فرضيتين فرعيتين، وكما يلي:

الفرعية الاولى: لا توجد سبل لمعالجة تلك المعوقات وذلك من وجهة نظر المستثمرين

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار T لعينة واحدة One Sample T-test للتحقق من وجود سبل لمعالجة تلك المعوقات من وجهة نظر المستثمرين، وكما هو موضح بالجدول (١٣).

جدول (١٣)

نتائج اختبار T لعينة واحدة One Sample T-test للتحقق من سبل معالجة المعوقات من وجهة نظر المستثمرين

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية DF	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة Sig.*
سبل معالجة المعوقات	4.01	0.78	271	34.636	1.650	0.000

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول (13) أن هناك سبل معالجة المعوقات من وجهة نظر المستثمرين، إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (34.636) وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بالمقارنة مع قيمة (T) الجدولية البالغة (1.650). وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية) الفرعية الأولى وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

توجد سبل لمعالجة تلك المعوقات وذلك من وجهة نظر المستثمرين

الفرعية الثانية: لا توجد سبل لمعالجة تلك المعوقات وذلك من وجهة نظر الاداريين

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار T لعينة واحدة One Sample T-test للتحقق من وجود سبل لمعالجة تلك المعوقات من وجهة نظر الاداريين، وكما هو موضح بالجدول (١٤).

جدول (١٤)

نتائج اختبار T لعينة واحدة One Sample T-test للتحقق من سبل معالجة المعوقات

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية DF	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة Sig.*
سبل معالجة المعوقات	3.98	0.90	151	22.682	1.655	0.000

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول (14) أن هناك سبل معالجة المعوقات من وجهة نظر الاداريين، إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (22.682) وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بالمقارنة مع قيمة (T) الجدولية البالغة (1.655). وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية) الفرعية الثانية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

توجد سبل لمعالجة تلك المعوقات وذلك من وجهة نظر المستثمرين

الفرضية الرئيسة السادسة

"لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة المستثمرين، والاداريين حول وجود سبل لمعالجة المعوقات".

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار حسن المطابقة Chi2 للتحقق من الفروقات بين آراء عينة الدراسة (المستثمرين والاداريين) حول وجود سبل لمعالجة المعوقات وبمستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$). وكما هو موضح في الجدول (١٥).

جدول (١٥)

نتائج اختبار حسن المطابقة للتحقق من الفروقات بين آراء عينة الدراسة (المستثمرين، والاداريين) حول سبل معالجة المعوقات

البيان	Chi^2 المحسوبة	Chi^2 الجدولية	Degree of Freedom درجات الحرية	Sig* مستوى الدلالة
سبل معالجة المعوقات	54.192	38.890	26	0.000

يوضح الجدول (١٥) الفروقات بين آراء عينة الدراسة (المستثمرين والاداريين) حول سبل لمعالجة المعوقات، إذ أظهرت النتائج وجود فروقات دالة إحصائياً حول وجود سبل لمعالجة المعوقات. إذا بلغت قيمة مربع كاي Chi2 المحسوبة (54.192) بالمقارنة مع Chi2 الجدولية البالغة (.38) وذلك لصالح المستثمرين بمتوسط حسابي بلغ (4.01) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي للإداريين البالغ (3.98). وعليه ترفض الفرضية الصفرية (العدمية) الرئيسة السادسة وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة المستثمرين، والاداريين حول وجود سبل لمعالجة المعوقات

الجزء الاخير : النتائج والتوصيات

أولا: النتائج:

١- وجد ان هناك فروق ذات دلالة احصائية بين وجهات نظر عينة الدراسة حول الاسباب التي ولدت ازمة الثقة بالإبلاغ المالي بعد الازمة المالية العالمية، ورغم ان عينة الدراسة اتفقوا على وجود اسباب ساهمت بأزمة الثقة بالابلاغ المالي، الا انهم اختلفوا بالاهمية النسبية لتلك الاسباب كما يلي:

أ- يبدي المستثمرون أن اهم الاسباب التي ولدت ازمة ثقة بالابلاغ المالي بعد الازمة المالية العالمية توعز الى تخوفهم من تأثير الازمة العالمية على سوق المال المحلي، وتولد الشك لديهم في شفافية الابلاغ المالي.

ب-بينما يرى الاداريون ان اهم الاسباب تمثلت في: تأثير الانهيارات المتلاحقة للشركات العالمية، وعدم وجود طرق تواصل واضحة مع اصحاب المصالح.

٢- هناك اتفاق عام بين عينة الدراسة حول اهم المعوقات التي تقف حائلا امام معالجة اسباب تولد ازمة الثقة تمثلت بـ: ان الجميع اتجه نحو سياسة التحفظ وعدم المخاطرة، وغياب اي اجراءات عملية فاعلة من قبل المدققين الخارجيين، ولا بد من الاشارة ان هناك اختلاف بين وجهات نظر عينة الدراسة حسب اهمية باقي المعوقات.

٣- وجد ان هناك فروق ذات دلالة احصائية بين وجهات نظر عينة الدراسة حول السبل والحلول التي قد تساهم في الحد من المعوقات امام معالجة اسباب تولد ازمة الثقة، حيث هناك اتفاق على وجود السبل والحلول، ولكن الاختلاف يكمن بالاهمية النسبية لتلك السبل وكما يلي:

أ- يبدي المستثمرون أن اهم السبل او الحلول تكمن في قيام الحكومة بانشاء الية محددة لحماية الاستثمارات، وفصل تعاملات الاسواق المحلية عن تعاملات الاسواق العالمية.

ب-بينما يرى الاداريون ان اهم السبل أو الحلول تكمن في استقدام خبراء متخصصون في تفسيرات تعديلات معايير الابلاغ المالي الدولية بعد الازمة، ووضع الية واضحة ومحدد تساهم في اعادة الثقة بمدققي الحسابات الخارجيون.

ثانيا: التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة، يوصي الباحث بما يلي:

١- حث جمعية المحاسبين القانونين الأردنيين على عقد ندوات تجمع من خلالها كل من المستثمرين وإدارات الشركات المدرجة والمدققين الخارجين لتباحث اهمية الابلاغ المالي وخصوصا بعد الازمة المالية العالمية، والاستماع لوجهة نظر كل منهم وتداولها بشكل يشجع على اعادة الثقة بالابلاغ المالي.

٢- حث الحكومة الاردنية على اعادة دراسة القوانين الحاكمة لكل من السوق المالي، والاستثمارات، وآلية مراقبة عملية التدقيق الخارجي، وايجاد ضمانات مناسبة لكل الاطراف.

٣- ايجاد آلية محددة أو لجنة متخصصة تناط بها عملية ادارة الازمات، وتحديدا أزمة الثقة بالابلاغ المالي في ظل الازمة المالية العالمية، ويكون اعضائها من اصحاب الخبرات في شتى المجالات الاقتصادية.

٤- وضع معايير اختبار علمية تقيس مدى شفافية الابلاغ المالي يؤخذ بها بعين الاعتبار درجة نشاط الاسواق.

٥- اصدار قوانيين مؤقته من قبل لجنة ادارة الازمات يناط بها معالجة ازمة الثقة بالابلاغ المالي وتحديد الاسباب واقتراح الحلول المناسبة وتفعيلها.

المراجع

[1]) William, Boynton; Raymond, Johnson; and Walter (2001), Kell, **Modern Auditing**, Seventh Edition, New York, John Wiley & Sons, p. 84

[2]) Richard, Schroeder; Myrtle, Clark; and Jack, Cathey, (2001) **Accounting Theory and Analysis: Text Cases and Readings**, Seventh Edition, New York, John Wiley & Sons, p. 527.

[3])Ibid, p. 84.

[4])Donald, Kieso; Jerry, Weygand; and Terry, Warfield, (2010) **Intermediate Accounting**, Thirteenth edition.

[5]) David, Cotton (2002), Fixing CPA Ethics Can Be an Inside Job, Jim Kaplan

http://www.auditnet.org/articles/fixing%20CPA%20Ethics%20Cotton%20Editorial.htm.3/9/2003.

[6])Kathy William (2002), **Robert Herz Named FASB Chairman**, Strategic Finance Magazine: Streetwise, p. 2.

١٠) محمد مطر (٢٠٠٢)، **"مصير مهنة تدقيق الحسابات بين مفهومي تضارب وتوافق المصالح"**، المدقق، العدد ٥١، آب ٢٠٠٢، ص ٣.

[8]) David, Dwares; and Melissa, McGuane, (2003) **Attorneys Talk About Representing Accountants in the Era of Enron and Other Corporate Scandals**, The CPA Journal, March, 2003.2/9/2003.

[9]) Ibid.

[10]) Donald, Kieso, Opicit.

[11]) Nicholas Mastracchio (2002), **Independence and the Users of Closely Held Companies' Financial Statements**, The CPA Journal, 2002. 2/9/2003.

[12])Pul Sweeney & Cynthia Waller Vallario (2002), **NYSE Sets Audit Committees on New Road**, Journal of Accountancy, Online Issue, November 2002.

١٣) محمد مطر، وعبد الناصر نور، وظاهر القشي (٢٠٠٩)، **العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية**، المؤتمر العلمي الثالث، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء، الأردن، ٢٨-٢٩-٤- ٢٠٠٩

١٤) محمد مطر (٢٠٠٨) **"المنطقة العربية وتداعيات الأزمة المالية العالمية"**، ندوة نظمها ملتقى طلال أبو غزالة للأعمال والجامعة الألمانية الأردنية، (٢٤-١١-٢٠٠٨)، عمان، الأردن

[15])www.iasb.org

[16])Ibid,

[17])Ibid,

[18])Ibid,

[19])Ibid,

[20])Ibid,